نظرات إسلامية على العقد الالكتروني

أ.د آية الله السيد حميد الجزائري
S.hazayeri@ miu.ac.ir
الباحث: أكرم عباس محمد علي
جامعة المصطفى العالمية
alialiakber977@gmail.com

مستخلص البحث:
تناولت الدراسة العقد الإلكتروني من منظور الفقه الاسلامي، حيث تم تحليل كيفية توافق العقود الإلكترونية مع أحكام الشريعة. وخلصت إلى ضرورة تطوير إطار قانوني يتماشى مع الفقه الاسلامي لضمان صحة هذه العقود، مع التأكيد على أهمية توثيقها، والتحقق من شروطها الشرعية، وحماية الخصوصية والأمان في البيئة الرقمية.
وتناولت الدراسة كذلك توافق العقود الإلكترونية مع الفقه الاسلامي، مشيرةً إلى ضرورة تطوير إطار قانوني يضمن تلبية الشروط الشرعية، مثل الإيجاب والقبول والتوثيق. كما أكدت على أهمية حماية الخصوصية والأمان في العقود الإلكترونية وفقًا لأحكام الشريعة.
هذا الدراسة وضحت كيف يمكن تكييف الفقه الاسلامي لتشريع قوانين تواكب التطورات التقنية الحديثة، مع التأكيد على ضرورة ان يكون هذا الإطار القانوني متكامل لضمان توافق العقود الإلكترونية مع الأحكام الشرعية.

الكلمات المفتاحية: العقد، العقد الالكترونية، الفقه، الفقه الاسلامي، العقود الالكترونية في الفقه الاسلامي.

المقدمة:

يعيش العالم اليوم في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أصبحت وسائل الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية جزءًا لا يتجزأ من حياة الأفراد والمؤسسات. في هذا السياق، أصبحت العقود الإلكترونية أحد أبرز وسائل التفاعل والتعامل الاقتصادي عبر الوسائط الرقمية. يعكس اعتماد العقود الإلكترونية تطور المجتمعات والقطاعات التجارية نحو التحول الرقمي، حيث تقدم هذه العقود سرعة وفاعلية في إبرام الصفقات وتبادل الخدمات والسلع عبر الإنترنت. وفي هذا الإطار، تحظى قوانين العقود الإلكترونية بأهمية كبيرة لتوفير الأمان القانوني وتحديد الإطار القانوني الذي يحكم عمليات التعامل الإلكتروني.[1] العقود الإلكترونية تتيح للأطراف المتعاقدة إمكانية تبسيط عمليات التفاوض والتوقيع، مما يوفر الوقت والجهد. حيث تمتاز هذه العقود بالقدرة على تجاوز الحدود الجغرافية، مما يتيح للأفراد والشركات التعامل معاً دون الحاجة إلى التواجد الجغرافي في نفس المكان. ومع زيادة استخدام العقود الإلكترونية، تطرأ تحديات قانونية تتعلق بصحة التوقيع الرقمي، وحماية البيانات الشخصية، وضمان نقل الملكية بشكل صحيح. لذلك، يلزم التشريع الحديث أن يكون متكاملًا لتلافي هذه التحديات وتوفير بيئة قانونية آمنة للتعاملات الإلكترونية. العقد الإلكتروني هو نوع من العقود الحديثة التي تنشأ وتنظم عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني.[2] ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في المعاملات اليومية، أصبحت دراسة هذا النوع من العقود ضرورة ملحة

[1] . الحائري، السيد كاظم، فقه العقود، ج1: ص 633.
[2] . الخوئي، منهاج الصالحين، ج 2، ص 16.

من منظور الفقه الإسلامي.[1] من منظور الفقه الاسلامي، يعتبر العقد الإلكتروني مسألة جديدة تستوجب دراسة دقيقة لتحديد مدى توافقه مع الأحكام الشرعية التقليدية. الفقهاء ينظرون إلى العقود من حيث توافر الأركان الأساسية للعقد، وهي: الإيجاب والقبول، والمعقود عليه، والعوض، وصيغة العقد. في العقود التقليدية، كان العقد يتم شفويًا أو كتابيًا بحضور الطرفين أو عبر مراسل.[2] أما في العقد الإلكتروني، فيتم ذلك عبر وسائط إلكترونية دون تواجد الطرفين في مكان واحد، مما يثير تساؤلات حول كيفية تحقق هذه الأركان في البيئة الإلكترونية. بالنسبة للإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني، يعتبر الفقهاء أنه يمكن أن يتم إلكترونيًا شريطة أن تكون الوسيلة الإلكترونية موثوقة وقادرة على تحقيق اليقين الشرعي بتحقق الإرادة الحقيقية للطرفين. ويعني ذلك ضرورة التأكد من أن الطرفين قد أعلنا رضاهما بشكل لا لبس فيه عبر الوسائل الإلكترونية المتاحة.[3] من جهة أخرى، تطرح مسألة توقيت ومكان انعقاد العقد الإلكتروني تحديًا فقهيًا، حيث أن تحديد اللحظة التي يعتبر فيها العقد منعقدًا والمكان الذي يعتبر فيه منعقدًا (نظرًا لأن الأطراف قد تكون في مناطق زمنية وجغرافية مختلفة) هو أمر يحتاج إلى دراسة معمقة لضمان توافقه مع القواعد الشرعية. بناءً على ما سبق، يمكن القول إن العقد الإلكتروني مقبول من حيث المبدأ في الفقه الاسلامي، لكنه يتطلب بعض الشروط والضوابط لضمان تحقيق العدالة واليقين الشرعي. هذه الدراسة تساعد في تكوين إطار فقهي متكامل للتعامل مع العقود الإلكترونية بما يضمن توافقها مع المبادئ الإسلامية وضمان حقوق الأطراف المتعاقدة. ونظراً لتوسع العقود والتجارة التجارية عبر الإنترنت، فإن البحث والدراسة أصبحا ضرورة للتعرف على الجوانب الشرعية والقانونية لهذه العقود. إن شرح كيفية إبرام هذه العقود الإلكترونية، التي تُعد جديدة نسبيًا، يتطلب نقاشًا وبحثًا عميقًا. في هذا البحث، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الأركان والشروط الشرعية التي يجب توافرها في العقود الإلكترونية لضمان صحتها من منظور الفقه الاسلامي؟
- ما هي الآثار الفقهية لهذا النوع من العقود؟
- كيف يتم تحقيق الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونية بما يتوافق مع القواعد الفقهية التقليدية؟
- ما هي التحديات الفقهية التي تثيرها العقود الإلكترونية من حيث تحديد زمان ومكان انعقاد العقد؟

هذه الأسئلة ستوجه البحث نحو فهم أعمق للمسائل الفقهية المتعلقة بالعقود الإلكترونية وكيفية توافقها مع المبادئ الإسلامية.

لا شك أن وجود المتاجر الإلكترونية في كل دولة هو أمر يمكن لمواطني الدول الأخرى الشراء منه لقد اتخذت تلك الأنظمة الإجراءات ومن الممكن أن يكون هناك نزاع بين المشتري والبائع في هذا الشأن ولا بد من وجود قانون لمباشرة الإجراءات القضائية باعتباره القانون الحاكم الذي تقبله أطراف النزاع بحيث يمكن حل النزاع بالرجوع إلى المحكم أو المحكمة. والكلام على رضا الطرفين واتفاقهما ومنذ البداية تم تحديد شرط

[1] . عبد الرحمن، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ج 2، ص 517.
[2] . الحائري، فقه العقود، ج 1، ص 175.
[3] . المشكيني، مصطلحات الفقه، ص 377.

صحة الزواج حيث قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا"[1] ونظرا لتوسع العقود والأعمال التجارية من خلال الإنترنت والبحث والدراسة للتعرف عليها والجوانب الشرعية لهذه العقود ضرورية. وكذلك شرح نوعية وطريقة التخثر، إن مثل هذه العقود الجديدة والحديثة نسبياً تحتاج إلى نقاش وبحث عميق، وقد جرت في هذا البحث محاولة لدراسة العقود الإلكترونية والقوانين المنظمة لها من الناحية الفقهية، وبيان كيفية قبولها وتنفيذها. وبناءً على ما تقدم، سنقوم بتقسيم هذا الموضوع إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول العقود الإلكترونية، في حين نخصص الثاني إلى اركان العقود الإلكترونية وآثاره من وجهة نظر الفقه الإسلامي.

المطلب الأول: العقود الإلكترونية

من خلال دراسة وتدقيق القواميس، نجد أن كلمة "العقد" تحمل عدة معانٍ تدل على الترابط والالتزام. فهي تشير إلى ارتباط بين طرفين أو أكثر، يتم فيه الإقرار والتأكيد على التزامات معينة، ويشمل معنى العقد أيضًا العهد والالتزام والعزم. يمكن أن يُفهم العقد على أنه ربط وتوثيق، حيث يتم ربط إرادة الأطراف المعنية في اتفاق قانوني أو شرعي. هذا الربط يمكن أن يكون في إطار تعاقدي واضح ومحدد يتضمن شروطًا والتزامات يجب الوفاء بها من قبل الأطراف المتعاقدة، مما يعزز مفهوم الثقة والعزم على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه[2]. وأما من حيث الاصطلاح، وبالرجوع إلى عبارات الفقهاء، نجد أنهم استخدموا مصطلح "العقد" للإشارة إلى معنيين: أحدهما عام والآخر خاص. يُعرّف العقد العام على أنه كل حيازة أو التزام بوعد يصدر عنه حكم شرعي، ويُسمى عقدًا. هذا الحكم الشرعي قد يتحقق بأقوال طرفي العقد، مثل: البيع، والشراء، والنكاح، أو الوصية. كما يمكن أن يتحقق بالفعل، مثل: النذر، والطلاق، والهبة، والوصية. و يُشير العقد الخاص إلى أي شرط أو التزام يلتزم به الإنسان على نفسه، ويعتبر نفسه ملزمًا بالوفاء به في المستقبل. بمعنى أن الشخص يتعهد بشيء ويعتبر نفسه ملزمًا بأدائه، وهذا الالتزام يُسمى عقدًا[3]. ويسري العقد الخاص عند الفقهاء على أي نوع من الحيازة أو الالتزام الذي يتوقف على موافقة طرفي العقد. هذا الالتزام لا يتحقق إلا بتوافق إرادة الطرفين المعنيين. وهذا هو المعنى المقصود من كلمة "العقد" كما يطبقه الفقهاء، حيث يُعتبر العقد شكلًا من أشكال الإيجاب والقبول الصادر عن طرفي العقد. بمعنى آخر، العقد هو اتفاق بين طرفين يتضمن التزامات متبادلة، ويكون ملزمًا قانونيًا وشرعيًا بمجرد تحقق الإيجاب والقبول من الطرفين، مما يضفي عليه الصفة الشرعية والتنفيذية.[4] العقد الإلكتروني من منظور الفقه الاسلامي يُعرّف بأنه اتفاق يتم بين طرفين أو أكثر باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، مثل الإنترنت أو البريد الإلكتروني، بحيث يتم فيه تبادل الإيجاب والقبول بشكل إلكتروني. ويتم النظر إليه من هذا الاتجاه ايضا على أنه عقد شرعي ما دام يحقق الأركان الأساسية للعقد، وهي الإيجاب والقبول، والمعقود عليه، والعوض، وصيغة العقد .ويتطلب صحة العقد الإلكتروني توافر نية الطرفين وإعلانهما الرضا بالعقد عبر الوسائل الإلكترونية بطريقة لا لبس فيها.

[1] . نساء: 29

[2] . فيروزآبادى، القاموس المحيط: ص 309

[3] . الجصاص وابن العربي، أحكام القرآن، ج3: ص 235.

[4]. السيوطى، الاشباه و النظائر، ج1: ص 318.

ومن أهم النقاط التي يتم دراستها في العقود الإلكترونية من منظور الفقه الاسلامي هي[1]:

1. تحقق الإيجاب والقبول: حيث يجب أن يكون الإيجاب والقبول واضحين ومؤكدين، ويجب التأكد من أن الوسيلة الإلكترونية المستخدمة قادرة على نقل الإرادة الحقيقية للطرفين.
2. تحديد زمان ومكان العقد: إذ أن اختلاف المواقع الجغرافية والأزمنة بين الطرفين يثير تساؤلات حول تحديد متى وأين تم انعقاد العقد، وهذا يتطلب استيضاحًا فقهيًا لضمان توافقه مع الأحكام الشرعية.
3. ضمان العدالة واليقين: أي أنه يجب أن تكون العقود الإلكترونية قادرة على تحقيق العدالة بين الأطراف وضمان حقوقهم بشكل يوافق المبادئ الإسلامية.

بناءً على هذا الفهم، يُعتبر العقد الإلكتروني في الفقه الاسلامي عقدًا شرعيًا إذا تم وفق الضوابط والشروط التي تحقق الأركان الأساسية للعقد وتضمن التزام الطرفين بما اتفقا عليه، اما ناقشنا شروط العقد المعاطاتي فإن كثير من الأمور ستسهل وتتحقق الشروط الموجبة لحصول العقد.

يتبين أن التكنولوجيا الحديثة قد أضافت بُعدًا جديدًا إلى مفاهيمنا التقليدية حول العقود والمعاملات. وعلى الرغم من أن هذه العقود تُبرم بوسائل غير تقليدية، إلا أن الفقه الاسلامي يظل مرنًا وقادرًا على التعامل مع هذه التطورات من خلال التأكيد على أهمية تحقق الأركان الأساسية للعقد، وضمان توافقها مع المبادئ الشرعية.

إن دراسة العقود الإلكترونية من منظور فقهي ليست مجرد محاولة لتكييف الشريعة مع متطلبات العصر الحديث، بل هي تأكيد على أن الشريعة الإسلامية تمتلك الأدوات اللازمة للتفاعل مع أي تطور تكنولوجي أو اجتماعي. فبما أن الهدف الأساسي من العقود هو تحقيق العدالة والوضوح بين الأطراف، فإن الفقهاء يضعون ضوابط وشروط تضمن أن العقود الإلكترونية تحقق هذا الهدف بما يتماشى مع الأحكام الشرعية. وفي النهاية، يُعد العقد الإلكتروني وسيلة مشروعة لإنجاز المعاملات شريطة الالتزام بالضوابط الفقهية التي تضمن تحقيق المقاصد الشرعية.[2] من هنا، يبقى على المجتمع المسلم، أفرادًا ومؤسسات، العمل على تعزيز الوعي بهذه الضوابط، لضمان أن يكون استخدام التكنولوجيا في العقود والمعاملات متوافقًا مع القيم والمبادئ الإسلامية.

المطلب الثاني: اركان العقد الإلكتروني وآثاره من وجهة نظر الفقه الاسلامي

العقد في الفقه الإسلامي هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يلتزم فيه كل منهم بشروط معينة لتحقيق غاية مشروعة. ومع التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي، ظهرت الحاجة إلى استيعاب العقود الإلكترونية ضمن الإطار الفقهي الإسلامي. هذا التغيير يتطلب تأصيلًا فقهيًا دقيقًا يضمن توافق هذه العقود مع مبادئ الشريعة الإسلامية.[3] وللوقوف أكثر على حيثيات الموضوع ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين وحسب الآتي:

الفرع الأول : اركان العقد الإلكتروني

من المعلوم أن التجارة عبر الحاسب الآلي قد حققت طفرة لم يسبق لها نظير، بعدما وصلت شبكة الإنترنت إلى كل بيت وشركة ومتجر ومكتب. وكمثال ففي الجزيرة العربية تشير الدراسات إلى أن السوق هناك أكبر وأهم أسواق المنطقة في مجال تقنية المعلومات

[1]. المشكيني، مصطلحات الفقه، ص 377.
[2]. المشكيني، مصطلحات الفقه، ص 377.
[3]. الأباصيري، فاروق محمد أحمد، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات: ص 20.

والاتصالات؛ [الأمر الذي يستوجب] عرض موضوع التعاقد الإلكتروني على ميزان الشرع وبيان مدى اتفاقه مع الأحكام الفقهية المتعلقة بالعقود.

التعاقد الإلكتروني هو "التصرّف القانوني، الذي يتم عن بُعد، عن طريق وسيلة إلكترونية، وذلك حتى إتمام العقد." أي إنه يتضمّن ثلاث خصائص أساسية: تتوفّر فيه أركان العقد من الأهلية والصيغة والمحل، ويتم عن بُعد فيخلو عن مجلس العقد بمعناه المادي، وقد تفرض فيه بعض الشروط غير المألوفة.[1] فيما يخلي الخصيصة الأولى؛ أركان العقد. يمكن القول إن عارض السلع أو الخدمات [الإلكترونية] تتوافر فيه أهلية التعاقد؛ لضرورة حصوله مسبقًا على ترخيص ممارسة التجارة. أما من يستقبل السلع أو الخدمات فقد يكون ناقص الأهلية أو عديمها، ويمكن التغلب على هذه المشكلة عبر اشتراط إدخال رقم بطاقة الائتمان التي لا تُمنح إلا لمن تتوافر فيه أهلية التعاقد بطبيعة الحال. وإذ تتكوّن صيغة العقد من الإيجاب والقبول، فإن الإيجاب على شبكة الإنترنت قد يظهر عبر البريد الإلكتروني أو شبكة المواقع (Web) أو المحادثة والمشاهدة عبر الإنترنت، وإن القبول يتم بأي طريقة جرى العرف على اعتبارها قبولًا، كاللفظ أو الإشارة أو الكتابة أو الرمز أو القبول الضمني بإدخال رقم بطاقة الائتمان السري. أما محل العقد، أي ما وقع عليه التعاقد، فيشترط الفقهاء لجوازه أن يكون موجودًا حين العقد وأن يكون قابلًا لحكم العقد وأن يكون معيّنًا ومعرّفًا مع القدرة على تسليمه، وفي التعاقد الإلكتروني جرى العمل على أن يضع الموجب مواصفات دقيقة للسلع المعروضة تتضمن الصورة والمواصفات والثمن وكل ما يهم المشتري، وهذه الحالات يجيزها الفقه الإسلامي.[2] ومن خصائص التعاقد الإلكتروني أن يتم عن بُعد فيخلو عن مجلس العقد في صورته المادية، لوجود أطراف التعاقد في أماكن مختلفة؛ ما جعل بعض شرّاح القانون يطبقون عليه أحكام التعاقد بين غائبين. إلا أن النظرة المتأنية تجعلنا نجزم أن التعاقد عبر الإنترنت تنطبق عليه أحكام التعاقد بين حاضرين، كما أقرّت فتوى مجلس الفقه الإسلامي بالقرار رقم 52 (6/3).[3]

وفيما يخص إدراج الشروط في التعاقد الإلكتروني، يجري العمل في التجارة الإلكترونية على صياغة عقود نموذجية معدّة سلفًا، يقتصر القبول فيها على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها. وقد رأى كثير من الباحثين المعاصرين ضرورة اتخاذ خطوات كافية لإعلام المتلقي بصورة واضحة بما تتضمنه العقود النموذجية من شروط ملزمة حتى يكون قبوله لها مجرّدًا من وسائل الخداع والتمويه. من ذلك: الإشارة إلى الشروط وتفصيلها وإظهارها بصورة واضحة.[4]

أما القانون الواجب التطبيق على التعاقد الإلكتروني فإنه من المسائل التنظيمية التي تخضع لإرادة الطرفين، وغالبًا ما يتم الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني، وهو ما لا يتعارض مع مبادئ وأحكام الفقه الإسلامي.[5] وغالبًا ما تكون الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني من أبرز إثباتات التعاقد الإلكتروني، وقد ظهر في التطبيق العملي ما يؤدي إلى الاعتراف بحجيّة الوثائق الإلكترونية وصحة التوقيع الإلكتروني، وهذا لا يخالف أحكام الفقه الإسلامي.

[1] . الألفي، محمد بن جبر، التعاقد الإلكتروني في ميزان الشرع الإسلامي: ص 33.
[2] . العجلوني، أحمد خالد، التعاقدُ عن طريق الإنترنت، 43.
[3] . الألفي، محمد بن جبر، المرجع السابق: ص 33.
[4] . ابن رجب، القواعد في الفقه الإسلامي: 98.
[5] . الزرقا، مصطفى، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد: 156.

العقد الإلكتروني في الفقه الإسلامي، هو موضوع حديث يثير العديد من التساؤلات الفقهية. يمكننا تحليل هذا الموضوع من خلال بعض المبادئ الأساسية والقواعد الفقهية، والتي يمكن أن تتماشى مع طبيعة العقود الإلكترونية. حيث ان العقد في الفقه هو اتفاق بين طرفين يتضمن التزامات متبادلة ويستلزم توافر الأركان الأساسية وهي:[1]

1. **الإيجاب والقبول:** حيث يجب أن يكون هناك عرض من جانب وقبول من الجانب الآخر.
2. **المُحلل (موضوع العقد):** يجب أن يكون شيئاً مشروعاً وممكناً.
3. **العاقدان:** يجب أن يكونا عاقلين وبالغين ومختارين.
4. **الصيغة:** يتطلب العقد في بعض الحالات استخدام صيغة معينة قد تكون لفظية أو كتابية.

العقود الإلكترونية يمكن أن تندرج تحت نفس الأركان والشروط، ولكن تختلف في وسيلة الاتصال والتوثيق. هنا بعض النقاط التي يمكن تناولها في هذا السياق:[2]

1. الإيجاب والقبول الإلكتروني:

- يمكن أن يتم الإيجاب والقبول عبر البريد الإلكتروني أو عبر مواقع الإنترنت. الفقه الإمامي يعتبر أن الإيجاب والقبول يمكن أن يتم بأي وسيلة تعبر عن إرادة الطرفين بوضوح.
- يجب أن تكون الوسائل المستخدمة تضمن وضوح العرض والقبول بما لا يدع مجالاً للشك.

2. التوثيق والإثبات:

- العقود الإلكترونية تحتاج إلى وسائل لتوثيق الاتفاق، مثل البريد الإلكتروني أو أنظمة التوقيع الإلكتروني.
- يجب أن تضمن هذه الوسائل أن الطرفين قد قبلا بالشروط بوضوح، ويمكن استخدام تكنولوجيا التشفير لضمان الأمان والمصداقية.

3. المحلل (موضوع العقد) في البيئة الإلكترونية:

- يجب أن يكون موضوع العقد مشروعاً وممكناً إلكترونياً كما هو في العقود التقليدية.
- يجب التأكد من أن العقود الإلكترونية لا تتضمن ما يتعارض مع الأحكام الشرعية.

4. العاقدان في البيئة الإلكترونية:

- يجب التأكد من هوية الطرفين وأنهما يملكان الأهلية القانونية والشرعية لإبرام العقد.
- يمكن استخدام تقنيات التحقق من الهوية لضمان أن العاقدين هما بالفعل من يدعيان.

الفقيه المعاصر قد يأخذ في اعتباره التكنولوجيا الحديثة ويعتمد على المبادئ الفقهية التقليدية لإصدار الفتاوى المتعلقة بالعقود الإلكترونية. الا ان الفقه الإمامية يتميز بالمرونة في التعامل مع المستجدات الحديثة بشرط عدم مخالفتها للنصوص الشرعية والمبادئ العامة.[3]

العقود الإلكترونية في الفقه الاسلامي تعتبر مقبولة إذا ما تحققت فيها شروط العقود التقليدية من حيث الإيجاب والقبول والمحلل والعاقدين. الفقه الإمامية يتيح مساحة للتعامل

[1] . سيد مصطفى محقق داماد والآخرون، قوانين العقود في فقه الشيعة الإمامية (المجلد الثاني): اتفاقيات الإدارات، وشروط المتعاقدين والصفقات: صص 14-20.
[2] . ناصيف، إلياس، العقد الإلكتروني، ص 135.
[3] . شيخ حر عاملى، الفصول المهمه فى اصول الائمه (تكمله الوسائل)، ج1: ص 592.

مع الوسائل الحديثة بما يتوافق مع القواعد الشرعية، مما يسهل تكييف العقود الإلكترونية ضمن الإطار الشرعي.[1]

العقود الإلكترونية تمثل تحديًا جديدًا في الفقه الاسلامي يتطلب فهماً دقيقاً للتطورات التكنولوجية وضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية. من خلال التأصيل الشرعي الدقيق وتوضيح المعايير الشرعية للعقود الإلكترونية، يمكن للمسلمين الاستفادة من هذه التكنولوجيا بطريقة مشروعة وآمنة، تضمن حقوقهم وتتماشى مع مبادئ العدالة والشفافية التي تُعد من أسس الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: آثار العقد الالكتروني

يشهد العصر الحديث تطورًا هائلًا في مجال التكنولوجيا والاتصالات، حيث أصبحت العقود الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية. ومع تلك التطورات، أصبح لزامًا على الفقه الإسلامي أن يواكب هذه التغيرات ويحدد موقفه وقوانينه بخصوص العقود الإلكترونية. تعد العقود الإلكترونية تطبيقًا جديدًا لمبادئ العقود في الفقه الإسلامي، حيث يتم إبرامها وتنفيذها عبر وسائل الاتصال الإلكترونية مثل الإنترنت. وقد أثارت هذه الظاهرة الجديدة العديد من التساؤلات والتحديات في الفقه الإسلامي، مثل ما إذا كانت هذه العقود ملزمة شرعًا، وكيفية تحديد شروطها ومتطلباتها وشروط الصحة في الفقه الإسلامي. تتطلب هذه التحديات من علماء الفقه والقانون الإسلامي إجراء دراسات وتحليلات متعمقة للمفاهيم الشرعية المتعلقة بالعقود الإلكترونية، وتطبيق قواعد الفقه الإسلامي على الواقع الرقمي الحديث بشكل يحفظ المصالح والحقوق لجميع الأطراف. إن فهم أثر العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي يتطلب النظر إلى المبادئ الأساسية للعقود في الإسلام، مثل مبدأ العدل والمساواة والتوافق مع الأحكام الشرعية، وتطبيقها على الوسائل الإلكترونية بما يتناسب مع الزمان والمكان والظروف الحالية.[2]

اما أثار العقود الإلكترونية في الفقه الامامي تتعلق بالتحديات والتطورات التي طرأت على المعاملات الشرعية نتيجة لاستخدام الوسائل الرقمية والتكنولوجيا في إبرام العقود. يمكن تلخيص الآثار الرئيسية للعقود الإلكترونية في الفقه الامامي في النقاط التالية[3]:

تحديات إثبات العقد: الإثبات: من بين أبرز التحديات التي تطرأ مع العقود الإلكترونية هو كيفية إثبات العقد وتوثيقه. في العقود التقليدية، يمكن استخدام الوثائق المكتوبة والشهادات، ولكن في العقود الإلكترونية، قد يكون من الصعب إثبات وجود العقد أو التحقق من صحة توقيع الأطراف بشكل واضح. تحتاج الفقهاء إلى تطوير آليات جديدة لضمان صحة الإثبات والاعتراف بصحة الوثائق الإلكترونية.

قضايا الإيجاب والقبول: وضوح الإرادة :يجب أن يكون الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني واضحين وغير قابلين للتشكيك فيهما. يتطلب الأمر التأكد من أن الوسائل الإلكترونية المستخدمة لنقل الإرادة تحقق الشروط الشرعية لإبرام العقد وتؤكد صحة الموافقة. تحديد زمان ومكان العقد: التحديات المتعلقة بالأمان والخصوصية: العقود الإلكترونية قد تُبرم بين أطراف موجودين في أماكن زمنية وجغرافية مختلفة. تحديد الفقه الاسلامي لزمان ومكان انعقاد العقد يعتمد على لحظة إرسال القبول عبر الوسيلة الإلكترونية، مما يتطلب توافقًا مع الأحكام الشرعية لتحديد ما إذا كانت هذه التحديدات

[1] . المشكيني، مصطلحات الفقه، ص 378.
[2] . سليمان، شيرزاد عزيز، حسن النية في ابرام العقود- دراسة في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية : ص347.
[3] . الخوئي، منهاج الصالحين، ج 2، ص 18.

مقبولة شرعًا. التحديات المتعلقة بالأمان والخصوصية :تتطلب العقود الإلكترونية تأمينًا قويًا لضمان عدم تعرضها للتلاعب أو الاختراق. يجب أن يتوافق استخدام تقنيات التشفير والأمان الإلكتروني مع الشريعة لضمان حماية حقوق الأطراف وعدم التلاعب بالعقود.
الغرر والغبن (الشفافية): العقود الإلكترونية قد تعاني من الغرر (عدم اليقين) بسبب طبيعة الوسائل الإلكترونية وصعوبة التحقق من المعلومات. يجب أن تضمن العقود الإلكترونية الشفافية الكاملة وتجنب الغبن (التظلم) لضمان تحقيق العدالة بين الأطراف.
حقوق الأطراف وواجباتهم الالتزام :يجب على الأطراف في العقود الإلكترونية الالتزام بالشروط والاتفاقيات المبرمة وفقًا لما تم الاتفاق عليه. كما يجب أن تتوافق العقود الإلكترونية مع الشريعة في حماية حقوق الأطراف وتنفيذ الالتزامات.
التحقق من الشرعية: يتطلب الأمر التأكد من أن العقود الإلكترونية تتماشى مع الأحكام الشرعية، وأنها لا تحتوي على عناصر محظورة شرعًا مثل الربا أو الغرر الكبير[1].
تتطلب العقود الإلكترونية في الفقه الاسلامي دراسة دقيقة لتحديد كيفية تحقيق الأركان الأساسية للعقد وضمان التوافق مع الأحكام الشرعية. تشمل الآثار الرئيسية للعقود الإلكترونية التحديات المتعلقة بالإثبات، وضمان وضوح الإرادة، وحماية الأمان والخصوصية، وضمان الشفافية وتجنب الغبن. يتطلب الأمر تطوير قواعد وإجراءات جديدة للتعامل مع هذه التحديات بما يتماشى مع المبادئ الشرعية.

الخاتمة:

في ختام دراسة العقود الإلكترونية من منظور الفقه الاسلامي، يتضح أن تطور التكنولوجيا قد أضاف بُعدًا جديدًا إلى مفاهيمنا التقليدية حول العقود والمعاملات. على الرغم من أن العقود الإلكترونية تُبرم بوسائل غير تقليدية، فإن الفقه الإسلامي والامامي خصوصا حيث يتسم بفتح باب الاجتهاد والتجديد يظل قادرًا على التفاعل مع هذه التطورات من خلال تطبيق الأحكام الشرعية التي تضمن صحة وشرعية المعاملات.
إن التحديات التي تطرحها العقود الإلكترونية، مثل إثبات العقد، وضمان وضوح الإيجاب والقبول، وتحديد زمان ومكان العقد، تتطلب اهتمامًا خاصًا من الفقهاء والمشرعين. يجب أن تكون العقود الإلكترونية مُعتمدة على أسس واضحة وشفافة تضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف. بما أن الشريعة الإسلامية تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع التطورات، فإن استخدام التكنولوجيا في العقود يمكن أن يتم بشكل يتوافق مع المبادئ الإسلامية. من هنا، تبرز أهمية تطوير قواعد وإجراءات جديدة تعالج التحديات التي تطرأ مع العقود الإلكترونية وتضمن تحقيق الأركان الأساسية للعقد بشكل يتماشى مع الأحكام الشرعية.إن الالتزام بالشروط الشرعية وضمان النزاهة والشفافية في العقود الإلكترونية يعزز من ثقة الأطراف ويضمن التزامهم الكامل بالعقد. وفي نهاية المطاف، تبقى العقود الإلكترونية وسيلة مشروعة ومهمة لإنجاز المعاملات في العصر الرقمي، شريطة أن تكون متوافقة مع القيم والمبادئ الإسلامية.

أ. النتائج:

1- دراسة العقد الإلكتروني من المنظور الفقهي الاسلامي تتناول مجموعة من القضايا المهمة التي تتعلق بكيفية التعامل مع العقود الإلكترونية وفقًا لمبادئ وأحكام الفقه الاسلامي. تتضمن هذه القضايا ما يلي:

1 . حيدر، علي، درر الاحكام شرح مجلة الحكام: ص 130.

تعريف العقد الإلكتروني :يتم تناول مفهوم العقد الإلكتروني في الفقه الاسلامي وكيفية التعامل معه مقارنة بالعقود التقليدية.

-شرط الإيجاب والقبول :يعتبر الإيجاب والقبول من أركان العقد في الفقه الإسلامي. حيث يدرس الفقه كيف يمكن تحقيق هذا الشرط في العقود الإلكترونية، مثلا عبر الرسائل الإلكترونية أو المنصات الرقمية.

-التوثيق والإثبات :في العقود التقليدية، يعد التوثيق الورقي أمرًا هامًا للإثبات. تناقش الدراسة كيفية إثبات العقود الإلكترونية ومدى قبول الأدلة الرقمية مثل البريد الإلكتروني أو توقيعات الألكترونية في المحاكم الاسلامية.

-الإلتزام بالشرط الشرعي :يركز الفقه الاسلامي على ضرورة أن تكون جميع الشروط في العقد متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تنظر الدراسة في كيفية تطبيق هذا المبدأ على العقود الإلكترونية، مثل التأكد من خلو العقد من الربا أو الغرر.

-الحماية من الغرر والخداع :يتناول الفقه الاسلامي قضية الغرر والخداع في العقود الإلكترونية وكيفية حماية الأطراف المتعاقدة من هذه المخاطر في البيئة الرقمية.

-التقنيات الحديثة وتحدياتها :تدرس الدراسة تحديات استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في إنشاء وتنفيذ العقود الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي.

-التفريق بين العقود الفورية والمؤجلة: الفقه الاسلامي يفرق بين العقود التي يتم تنفيذها فورًا (العقود الفورية) وتلك التي يتم تأجيل تنفيذها (العقود المؤجلة). الدراسة قد تتناول كيفية التعامل مع العقود الإلكترونية التي تتضمن تنفيذًا فوريًا أو مؤجلًا، ومدى توافق ذلك مع أحكام الفقه الاسلامي.

-التعويضات والتعويض عن الضرر: في حالة حدوث ضرر أو خلاف بين الأطراف المتعاقدة إلكترونيًا، فإن الفقه الاسلامي يقدم إرشادات حول كيفية التعويض عن الضرر. الدراسة قد تتناول كيفية تطبيق هذه المبادئ في سياق العقود الإلكترونية.

-شرط الاختصاص المكاني والزماني: الفقه الاسلامي يأخذ في الاعتبار المكان والزمان عند تحديد صلاحية العقد. يمكن أن تتناول الدراسة كيفية التعامل مع العقود الإلكترونية التي تتجاوز الحدود الجغرافية والتوقيت الزمني، وكيفية تطبيق الشروط الفقهية في هذه الحالات.

-البيع بالتوكيل والإذن في العقود الإلكترونية: بما أن بعض العقود تتطلب توكيلاً أو إذناً من جهة معينة، يمكن أن تدرس الدراسة كيف يمكن التعامل مع هذه العقود إلكترونيًا، مثل كيفية إصدار التوكيل عبر الإنترنت ومدى شرعيته.

-قضايا الخصوصية والأمان: من منظور الفقه الاسلامي ، الخصوصية وحماية المعلومات الشخصية جزء مهم من المعاملات. الدراسة قد تناقش كيفية ضمان خصوصية وأمان الأطراف في العقود الإلكترونية وفقًا للمبادئ الفقهية.

-التحقق من الهوية والتوثيق الشرعي: الهوية الإلكترونية وكيفية التحقق من هوية الأطراف في العقود الإلكترونية يمكن أن تكون موضوعًا رئيسيًا. الدراسة قد تستعرض الوسائل الشرعية للتحقق من هوية الأطراف وضمان صحة العقود.

هذه الدراسة ساعدت في توضيح كيفية توافق العقود الإلكترونية مع مبادئ الفقه الاسلامي وضمان مراعاة الأحكام الشرعية في هذا السياق الحديث.

ب. التوصيات:

بناءً على النتائج التي تمت مناقشتها حول العقد الإلكتروني من منظور الفقه الاسلامي، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- تطوير إطار قانوني متكامل: من الضروري إنشاء إطار قانوني متكامل لتنظيم العقود الإلكترونية بما يتماشى مع أحكام الفقه الاسلامي. ينبغي أن يتضمن هذا الإطار ضوابط واضحة للإيجاب والقبول، وتوثيق العقود، والتحقق من هوية الأطراف، وضمان تنفيذ الشروط الشرعية.

2- تعزيز الوعي والتعليم الشرعي: ينبغي تعزيز الوعي لدى المجتمع بمسائل العقود الإلكترونية من منظور الفقه الاسلامي ، من خلال برامج تعليمية وورش عمل تركز على كيفية إنشاء وتنفيذ العقود الإلكترونية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

3- تطوير أدوات إلكترونية متوافقة مع الشريعة: توصية بتطوير أدوات وتقنيات إلكترونية تضمن تطبيق الشروط الشرعية في العقود الإلكترونية، مثل برامج للتحقق من الهوية والمصداقية وضمان عدم وجود الغرر أو الربا في المعاملات.

4- تشجيع فقهاء المسلمين على فتح باب الاجتهاد اسوة بفقهاء المذهب الجعفري: ضرورة تشجيع فقهاء المسلمين على فتح باب الاجتهاد اسوة بفقهاء المذهب الجعفري لتحديد الوظيفة الشرعية للمكلف في القضايا المستجدة المرتبطة بالعقود الإلكترونية، لضمان تقديم فتاوى واضحة تتماشى مع التطورات التقنية وتبقى في إطار الشريعة.

5- إنشاء هيئة رقابية شرعية: يوصى بإنشاء هيئة رقابية شرعية مختصة بمراجعة العقود الإلكترونية والتأكد من مطابقتها لأحكام الفقه الاسلامي، وذلك لضمان حماية حقوق الأطراف ومنع أي تجاوزات شرعية.

6- التعاون بين الفقهاء والخبراء التقنيين: تشجيع التعاون بين الفقهاء والخبراء التقنيين لتطوير حلول تكنولوجية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتأكد من أن التطورات في مجال العقود الإلكترونية تأخذ في الاعتبار المتطلبات الشرعية.

7- ضمان حماية الخصوصية والأمان: توجيه التوصيات لمطوري التقنيات لضمان أن أنظمة العقود الإلكترونية تلتزم بمعايير حماية الخصوصية والأمان، وفقًا للمبادئ الفقهية التي تحث على حماية الأفراد من الضرر.

هذه التوصيات تسهم في تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي والالتزام بأحكام الفقه الاسلامي في مجال العقود الإلكترونية، مما يضمن أن تكون هذه العقود شرعية ومأمونة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأباصيري، فاروق محمد أحمد، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1423ه.
- الألفي، محمد بن جبر، التعاقد الإلكتروني في ميزان الشرع الإسلامي، دار التوزيع والنشر الاسلامية، بيروت، لبنان، 1998م.
- ابن العربى، محمد بن عبد الله أبوبكر، احكام القرآن، ج2، 1405ه.
- الجصاص، احمد بن على الرازى ابوبكر، أحكام القرآن، ط: دار إحياء التراث العربى، بيروت، ج3، 1405ه.
- الحائري، كاظم، فقه العقود، قم - إيران، الناشر: مجمع انديشه إسلامي،ط 2، 1423 هـ.

- الحنبلي، ابن رجب، القواعد في الفقه الإسلامي، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1419ه.
- الخوئي، أبو القاسم، منهاج الصالحين، قم - إيران، الناشر: مدينة العلم، ط 28، 1410 هـ.
- الزرقا، مصطفى، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1990م.
- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، الاشباه و النظائر، ج1، 2001م.
- سليمان، شيرزاد عزيز، حسن النية في ابرام العقود- دراسة في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، دار دجلة، عمان، الاردن، 2008م.
- شيخ حر عاملى، محمد بن حسن، الفصول المهمه فى اصول الائمه (تكمله الوسائل)، ج1، 1376ش.
- العجلوني، أحمد خالد، التعاقدُ عن طريق الإنترنت، دارار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002م.
- عبد الرحمن، محمود، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د.م، د.ن، د.ت.
- على، حيدر، درر الاحكام شرح مجلة الحكام، دار النشر الكتب العلمية، ج1، 2003م.
- فيروزآبادى، مجد الدين محمد يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج11، 1383ش.
- المشكيني، ميرزا علي، مصطلحات الفقه، د.م، د.ن، 1428 هـ.
- محقق داماد، سيد مصطفى، قوانين العقود في فقه الشيعة الإمامية (المجلد الثاني): اتفاقيات الإدارات، وشروط المتعاقدين والصفقات، مؤسسة دراسة وتدوين الكتب الجامعية للعلوم الإنسانية (سمت)، 1378ش.
- ناصيف، إلياس، العقود الدولية العقد الإلكتروني في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008م.

slamic views on the electronic contract

Prof. Dr. Ayatollah Sayed Hamid Al-Jazyeri
S.hazayeri@ miu.ac.ir
Researcher: Akram Abbas Muhammad Ali
Al-Mustafa International University
alialiakber977@gmail.com

Abstract:

The electronic study began from the perspective of Islamic jurisprudence, where the extent to which electronic contracts are compatible with the application of Sharia was analyzed. It concluded that it was not necessary to develop a legitimate legal framework with Islamic jurisprudence and to preserve the validity of this agreement, while adopting the importance of documenting it, verifying its legal conditions, and protecting privacy and security in the digital environment. The study also addressed the compatibility of electronic contracts with Islamic jurisprudence, noting the necessity of developing a legal framework that ensures that legal conditions are met, such as offer, acceptance, and documentation. It also stressed the importance of protecting privacy and security in electronic contracts in accordance with the provisions of Sharia.

This study explained how Islamic jurisprudence can be adapted to legislate laws that keep pace with modern technical developments, while emphasizing the need for this legal framework to be integrated to ensure electronic contracts are compatible with Sharia provisions.

Keywords: contract, electronic contracts, jurisprudence, Islamic jurisprudence, electronic contracts in Islamic jurisprudence.